مؤتمر جماعة الإدارة العليا
أكتوبر 2011

إصلاح الجهاز الإدارى للدولة

أولاً : مقومات الإدارة الحكومية الرشيدة لخدمة التنمية:

1. الخدمة المدنية والنزاهة.
2. الحكومة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية.
3. إدارة الأموال العامة والرقابة المالية.

أولاً : مقومات الإدارة الحكومية الرشيدة لخدمة التنمية:

1. تنمية الخدمات العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
2. دور المجتمع المدنى ووسائل الإعلام فى الإصلاح الإدارى.
3. أطر قانونية وتنظيمية مستقره.

ثانياً: عناصر إعادة هيكلة الجهاز الإدارى للدولة:

1. هيكل الحكومة أى عدد ونوعية الوزارات والأجهزة والهيئات التابعة لها.
2. سلطات وصلاحيات الإدارة المحلية والتوازن الصحى بين المركزية واللامركزية والقواعد التى تحكم الموازنة العامة وموازنة المحليات.

ثانياً: عناصر إعادة هيكلة الجهاز الإدارى للدولة:

3. نظم إختيار قيادات الجهاز الإدارى للدولة وتطبيق آليات الإدارة بالأهداف على وحداته المختلفه والتعاقد على هذه الأهداف مع القيادات المختاره.

4. نظم تقييم أداء الأجهزة الحكومية ودور الأجهزة الرقابية والمشاركة الشعبية فى الاشراف والرقابة على الخدمات المؤداه للمواطنين.

ثالثاً: مشاكل النظام الإدارى الحالى:

1. تعدد الوزارات والهيئات والأجهزة المسئولة عن قطاع واحد ومايترتب على ذلك من تضارب بالإضافة الى التداخل بين الوظائف وعدم التحديد الدقيق للمسئوليات.
2. ظاهرة إزدحام البناء البيروقراطى حيث نظرت اليه الدولة بإعتباره وعاء لتعيين الخريجيين، ووجود هذه الكثافة الهائلة من الموظفين أدى الى ضعف الإنتاجية وبطأ الروتين وتأخر الإنجاز، بالإضافة الى أن توزيع الخريجيين تم تصورة عشوائية على مختلف الوظائف بصرف النظر عن تأهيلهم.

ثالثاً: مشاكل النظام الإدارى الحالى:

3. نظام الأقدمية المطلقة فى الترقى وعدم الرضا الوظيفى.
4. حالة من الخوف والشك مما جعل التمسك الصارم والشكلى بالقواعد البيروقراطية أفضل طوق للنجاه وإشاعة حالة من الجمود وعدم المرونه.

رابعاً: قضية تضخم الجهاز الإدارى للدولة:

1. فئة الجهاز البيروقراطى للدولة تمثل قرابة ثلث القوى العاملة فى مصر وهى مسئولة عن إعالة حوالى ¼ السكان.
2. هذه الفئة هى الأكثر إستفاده من الدعم وهى الأكثر تأثراً بإرتفاع الأسعار.
3. عجز الموازنة العامة والحاجه الى تخفيض فى النفقات الحكومية يجعل زيادة المرتبات للفئة البيروقراطية أمراً صعباً.

رابعاً: قضية تضخم الجهاز الإدارى للدولة:

4. تضخم حجم الجهاز الإدارى للدولة ليس هو السبب الوحيد الذى يعوق الإصلاح الإدارى، فالهياكل التنظيمية قد أصابها تضخم أيضاً من حيث العدد والتقسيمات الرئيسية والفرعية للوحدات الإدارة حيث بلغ عدد الوحدات الإدارية بالجهاز الإداري للدولة 630 وحدة منها 36 وزارة و19 مصلحة و350 وحدة إدارة محلية و97 هيئة خدمية و77 هيئة إقتصادية و13 جامعة و30 هيئة علمية.

رابعاً: قضية تضخم الجهاز الإدارى للدولة:

* إن هذه الإعتبارات تزيد عملية التحديث تعقيداً وبالتالى فإن التطوير لايمكن أن يتم على حساب الفئة العاملة بل يجب أن يتحقق من خلال إعادة هيكلة تحافظ على حقوق هذه الشريحة المهمة من المواطنين وتضمن لهم مستقبلاً رحباً أى إن إعادة الهيكلة ستعنى إعادة ترتيب المهام والأجهزة لضمان تشغيل العاملين بكامل طاقتهم ورفع إنتاجيتهم والإرتقاء بأحوالهم المادية من خلال الكفاءة الإقتصادية للأجهزة اللازمركية التى سيعملون بها.

خامساً: إطار وتوجهات الإصلاح الإدارى:

1. دور السلطة المركزية للوزارات يجب أن يقتصر على أمور التخطيط والتقييم والمساندة والرقابة والإشراف، والإصلاح الإدارى لايتحقق مع حكومة بهيكلها الحالى حيث يقوم الوزير بالأعمال التنفيذية، بل مع حكومة محدودة فى عدد وزاراتها يكون فيها الوزير ذا مهمة إستراتيجية من الدرجة الأولى.
2. تحويل إختصاصات الوزارات الملغاة الى هيئات قائمة مطلوب تفعيل دورها وإستقلاليتها عن نظم البيروقراطية الحكومية، ويكون تعيين رؤساء تلك الهيئات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من رئيس الوزراء، وتحويل بعض الهيئات الى شركات مستقلة (السكك الحديدية / النقل العام/ المطارات والموانئ).

خامساً: إطار وتوجهات الإصلاح الإدارى:

3. تحديد إطار جديد للهيكل الوظيفى وسلم المرتبات وإختصار الدرجات والتوصيف وإصدار قانون جديد بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يكون أكثر ملائمة لمتطلبات التطوير.

4. نظام جديد للموازنة مبنى على الأداء (أى على المخرجات وليس على المدخلات) ، والنظر فى القواعد الحالية التى تحكم الموازنة العامة وعلى رأسها قاعدة الشمول وقاعدة التخصيص ، فاللامركزية تعنى ان تتمتع المحليات بسلطات وصلاحيات اوسع ومن بينها السلطات المالية والتى تعتمد على موارد محلية.

خامساً: إطار وتوجهات الإصلاح الإدارى:

5. التحديث المالى للإدارة المحلية من خلال مبدأ التشريع المحلى فى مجالات محددة ومبدأ "التمويل المحلى" أى حق فرض بعض الرسوم والضرائب المحلية وإستقلالية موازنة العامة لكل محافظة الى "إعانة سد عجز"(الفرق بين إجمالى الموارد المحلية وإجمالى النفقات).

6. إسناد جانب من الأنشطة المساعدة التى تقوم بها الوحدات الحكومية تدريجياً الى جهات متخصصه لمباشرتها بأسلوب تعاقدى لحسا تلك الوحدات الحكومية وبالإستعانة بالعمالة المتوفرة بالجهاز الحكومى (أعمال الصيانة / النظافة / الأمن / النقل /الطباعة / تجهيز البيانات / البوفية والمطاعم/ العلاقات العامة / الشئون القانونية ....).

خامساً: إطار وتوجهات الإصلاح الإدارى:

- مشاركة المواطنين فى مجالس إشرافية للأجهزة الحكومية (طبقاً للمادة 21 من الدستور)، ونظم لمشاركة القطاع الثالث (العمل الأهلى التطوعى) فى بعض الأجهزة وبالذات تلك المرتبطة بالنواحى الإنسانية (كبار السن، الأطفال، .....).

خامساً: إطار وتوجهات الإصلاح الإدارى:

8. نظم للحوافز مرتبطة بالأداء، وتحويل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الى بيت خبرة لمراجعة الأداء وللتميز فى الأداء الحكومى يعاون الأجهزة الحكومية فى تطوير مقاييس الأداء وتقرير الحوافز بناء على الأهداف، ويقوم بعمل إستطلاعات آراء المواطنين لتقرير مستوى الخدمات المؤداه لهم وكذلك المعاونة فى تطبيقات نظم الإدارة الكلية للجودة فى الأجهزة الحكومية، وكمايقوم الجهاز بتحليل نتائج الأعمال الحكومية وإعداد مقترحات التطوير المستمر بهدف إستجابة المنظمات الحكومية للمتغيرات والتحديات والسعى الى الوصول الى مستوى الممارسة الأكثر تفوقاً من خلال إتباع منهجية القياس المرجعى.

خامساً: إطار وتوجهات الإصلاح الإدارى:

9. إعادة صياغة أدوار وأهداف وصلاحيات المؤسسات التخطيطية والرقابية وكذلك مراجعة أدوار الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالإستثمار والإنتاج (الهيئة العامة للتصنيع/ الهيئة العامة للإستثمار/ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ...)وإستكمال التطوير الإدارى (تنظيمياً وتكنولوجياً) لأجهزة الضرائب والجمارك والتأمينات الإجتماعية وهيئة التأمين الصحى ، وإستحداث نظم لإعطاء الموارد مباشرة للمواطنين بدلاً من إعطائها للأجهزة فى بعض الحالات (التأمين الصحى مثلاً) وترك للمواطن حق إختيار الجهة التى سيلجأ اليها.

خامساً: إطار وتوجهات الإصلاح الإدارى:

10. تطعيم المناصب العليا فى أجهزة الدولة المختلفة والإدارة المحلية بقيادات مشهود لها بالكفأة والخبرة (وذلك بالإختيار من خارج وداخل الجهاز الحكومى) وذلك فى المرحلة الأولى للتطوير مما سيؤدى الى سرعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة والى نجاحه حيث ستكون نفس هذه القيادات مشاركة فى مقترحات تحديث الأجهزة التى تتولى أمرها، وإعداد مشروع لتكوين ولتحضير ولتأهيل الكوادر العليا للجهاز الإدارى للدولة وتقييم ومراجعة أداء ونتائج معهد إعداد القادة.

الحكومة الرشيقة